

أوراق مختارة

الورقة الخامسة

قراءة لأحوال عينة من
السجناء ببعض الدول العربية

إعداد

د. سعود بن عبد العزيز التركي

جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية

تمهيد واجب

إن القصد من هذه الأطروحة البحثية هو القيام بقراءة تحليلية للعوامل الديموجرافية والاجتماعية المرتبطة بسجن عائل الأسرة في بعض الدول العربية، ومدى ارتباط هذه العوامل وتأثيرها على النسق الأسرى كوحدة بنائية متكاملة، وكذلك على أفراد الأسرة كبنات فرعية مكونه لهذا النسق الأسرى، كما ستحاول هذه الأطروحة تحديد ومعرفة بعض الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية المترتبة على دخول عائل الأسرة إلى السجن ودراسة ظروف الأسرة والسجين في محاولة لدرء الأخطار عنهم، وتخفيف حده هذه الآثار السلبية بما يمكنهم من مواجهة المشكلات والصعاب التي قد يتعرضون لها اجتماعياً واقتصادياً نتيجة فقدهم لعائلهم. ولقد قدمت - بحمد الله وتوفيقه - دراسة سابقة معنونه بـ (الآثار الاجتماعية والاقتصادية لسجن عائل الأسرة، وقد تم تطبيقها على ثلاثة سجون بالمملكة العربية السعودية وهي سجن الرياض (الملز - إصلاحية الحائر) بمدينة الرياض، وسجن جده (السجن العام - إصلاحية بريمن) سجن الدمام والثقة بالمنطقة الشرقية.

غير أن نهم الباحث لم يتوقف عند تقديم الدراسة السابق الإشارة إليها، بل رأى - وربما يكون ذلك ضرورياً - أن تستكمل الدراسة السابقة بدراسة أخرى أو أطرحه بحثية تبحث في العوامل الديموجرافية والاجتماعية المرتبطة بسجن عائل الأسرة ومدى ارتباط ذلك بالآثار التي قد تترتب على سجن عائل الأسرة في بعض الدول العربية، وترصد كذلك الظروف المرتبطة بالسجين أو الأسرة، وتحدد المسؤولين عن رعاية تلك الأسر التي سجن عائلها في محاولة لاستكمال الرؤية العربية للآثار الاجتماعية والاقتصادية التي قد تترتب على سجن عائل الأسرة وخاصة ما يتعلق بالدخل وتعليم الأبناء والعلاقات بالأقارب والجيران، وانحراف احد أفراد الأسرة من عدمه... الخ.

وبذلك نستطيع وضع رؤية عربية للتعامل مع الآثار المترتبة على سجن عائل الأسرة.

ولقد كان التفكير في أن يتم تطبيق هذه الأطروحة البحثية على أربع دول عربية، وقام الباحث بزيارات ميدانية لهذه الدول وأجرى العديد من المقابلات مع بعض قيادات العمل الشرطي عموماً والمسؤولين عن تنظيم وإدارة السجون بالدول محل الدراسة خصوصاً، غير أنه - ولعوامل خارجه عن إرادة الباحث - وهي عوامل مرتبطة بمساحة التعاون وتقديم التسهيلات البحثية، وفي بعض الأحيان بتحجج البعض بسرية المعلومات ورغبة بعض المسؤولين في بعض الدول في عدم نشرها حتى ولو في بحث علمي أكاديمي، وهذه وغيرها حدود للبحث لم يستطع الباحث - بكل أمانه - أن يتجاوزها.

ولذلك فقد أستقر الرأي على أن يتم عرض جهود الدول محل الدراسة في مواجهة الآثار المترتبة على سجن عائل الأسرة والتي تم رصدها من خلال المقابلات التي أجراها الباحث مع المسؤولين عن تنظيم وإدارة السجون في هذه الدول، أقول انه أستقر الرأي في عرض هذه الجهود في متن الجزء النظري في هذه الأطروحة البحثية، وتكون الدراسة الميدانية والمتعلقة بتطبيق الاستبانة في دولتين وهما المملكة المغربية، ودولة الكويت، حتى يتكامل مع الجهد السابق والخاص بتطبيق الاستبانة على السجون الثلاثة السابق الإشارة إليها بالمملكة العربية السعودية.

ولذلك وفي ضوء هذا التصور يمكن للباحث أن يعرض هذه الأطروحة البحثية مع التأكيد على عدد من الاعتبارات وهي:

أن الجهد المبذول في الدراسة السابقة والأطروحة الحالية هو جهد فردي ومرتببط بحدود الوقت والإمكانات، مع الاعتراف مبدئياً بأنه مرتبط بجهد الباحث وحدوده البحثية. وبناء على ذلك لم يكن من السهل إجراء الدراستين معاً، لأن ذلك ربما يشقت جهد الباحث ولا يحقق الهدف الأصيل للدراسة.

كما أن الباحث يؤكد على عدم حاجة الأطروحة البحثية الحالية إلى مزيد من البناء النظري الذي ربما يكون به تكرار يؤدي إلى الملل. غير أن ذلك يعنى في الوقت ذاته ضرورة الإشارة إلى بعض المعالجات النظرية التي قد تعطى إضافة وليس تكراراً، وأنني إذا قدم هذه الأطروحة البحثية لأتمنى أن تضيف جديداً وان يجعل الله عز وجل منها النفع لأمتنا العربية.

والله من وراء القصد

د / سعود بن عبد العزيز التركي.

المبحث الأول: مشكلة البحث وأهميته

مشكلة البحث

من المعروف والثابت أن الأسرة هي الخلية الأساسية الأولى في كيان أي مجتمع. فلا يوجد مجتمع لا يشتمل على النظام الأسرى مهما كان شكله أو بناءه، ومهما تعددت أشكال المجتمعات الماضية والحاضرة. فالأسرة هي وحدة التفاعل، ومصدر العادات والتقاليد والقيم والقواعد والسلوك والآداب العامة وعلى كل عضو داخل الأسرة تقع مسئولة القيام بمجموعة من الأدوار والمهام والمسئوليات، وهى ما يطلق عليها وظائف الأسرة.

وكمثال فإن الأب والأم يقدمان إطار أمن مقبول يلتزمون به تجاه أطفالهم وهم يعرفون حقوقهم وواجباتهم ومسئولياتهم تجاه الأطفال، وبجانب ذلك فإن الأب في أغلب المجتمعات - والعربية على سبيل المثال - هو المسئول عن تدبير وتوفير الاشباع الاقتصادية، ومصادر الدخل المناسبة للإنفاق على الأسرة وإشباع احتياجاتهم.

والشاهد أن الأسرة المكتملة بنائياً ووظيفياً تكون لديها القدرة على إشباع احتياجات أفرادها وتحقيق أهدافهم في الحياة الكريمة، وفى تحقيق مستوى لائق من المعيشة، غير أن الأمر في بعض الأحيان قد لا يسير على نفس هذه الوتيرة، فبعض الأسر تكون عرضة للانحيار والتفكك نتيجة غياب عائلها وبالتالي يحدث الخلل في قدرة هذه الأسر على القيام بوظائفها بالشكل المطلوب ويختل بناؤها وأدائها الاجتماعي وتظهر مجموعة من التأثيرات والآثار الاجتماعية والاقتصادية السلبية.

ومعنى هذا أن غياب عائل الأسرة عن أسرته يخلق عدد من التأثيرات السلبية غير المرغوبة. وقد يكون سبب غياب عائل أسرة عن أسرته هو انحرافه أو اقترافه أحد الجرائم التي يعاقب عليها القانون وبالتالي سجنه.

ومن زاوية أخرى فإن دراسة المشكلات والقضايا والتأثيرات المرتبطة بظاهرة الانحراف من الموضوعات التي يجب أن تستحوذ - أو هي كذلك - على جل اهتمام الباحثين والمدققين في العلوم الاجتماعية.

كما تعد دراسة الآثار المترتبة على انحراف أحد أفراد الأسرة واحده من الموضوعات التي تلقى قبولا واهتماماً من الباحثين في علم الاجتماع ولا سيما المنشغلين والدارسين لعلم الاجتماع العائلي.

وإذا كان الوضع كذلك، فما بالنأ لو أن هذه الدراسة تبحث في الآثار المترتبة على سجن عائل الأسرة؟ إن الإجابة بكل تأكيد تعنى اهتماماً أكثر وتدقيق أوسع بما يتلائم مع الدور الرئيسي الذي يلعبه عائل الأسرة داخل أسرته وتأثيره القوى في النسق الأسرى بنائياً ووظيفياً.

ومن ثم بدأت الدول - بأشكال مختلفة - تهتم برعاية أسر المسجونين خلال فترة سجن عائلها، وعملت على توفير ما يساعدهم على العيش دون التعرض للحرمان أو الضياع أو الانحراف.

كما سعت الدول على اختلاف توجهاتها لتوفير الظروف التي تحول دون عوده من قضاة فترات العقوبة بالسجن إلى الجريمة ثابتة تحت ضغط الحاجة أو معاناة أسرهم، وقد وضعت نظماً للرعاية الموجهة لأسر السجناء كما يتهم من التعرض للحرمان أو الانحراف خلال فترة سجن عائلها.

غير أن هذه النظم والخدمات والأنشطة التي تسعى الدول إلى توفيرها لأسر السجناء تحتاج دائماً وبصورة دورية إلى التعديل والتغيير بما يتلائم والمتغيرات المجتمعية والاحتياجات المتجددة واللوائح والتشريعات المحلية

والعالمية.

نقول انه لكي تقوم هذه الخدمات والمساعدات والنظم على وعى بظروف تلك الأسر واحتياجاتها فإن الأمر يتطلب إجراء الدراسات والبحوث لأوضاع أسر السجناء ومشاكلهم واحتياجاتهم والآثار المترتبة على سجن عائلها. وذلك لتوفير المعلومات حول هذه النوعية من الأسر وظروفها واحتياجاتها وتبقى هذه الآثار المترتبة على سجن عائل الأسرة - من وجهه نظرنا - مرتبطة دائماً بعوامل ديموجرافية واجتماعية محددته تستأهل البحث والتحميمص، للوقوف عليها وتحديدها وتلك هي الإشكالية الأصلية للأطروحة البحثية الحالية.

أو بمعنى مساوي فإن الأطروحة الحالية تحاول رصد أهم العوامل الديموجرافية والاجتماعية المرتبطة بسجن عائل الأسرة في بعض الدول العربية وذلك من خلال قراءة تحليلية لأراء عينة من أسر السجناء في هذه الدول كنقطة انطلاق قد تساهم في وضع استراتيجية عربية للحد من مواجهة الآثار المترتبة على سجن عائل الأسرة.

أهداف البحث:

انطلاقاً من إشكالية هذه الأطروحة البحثية واستكمالاً للجهد السابق في الدراسة السابقة يمكن تحديد أهم أهداف هذه الأطروحة البحثية في الأهداف التالية:.

تحديد بعض العوامل الديموجرافية والاجتماعية المرتبطة بسجن عائل الأسرة في الدول العربية محل الدراسة.

استطلاع رأى السجناء الذين يعولون أسر في الظروف الاجتماعية والاقتصادية المترتبة على دخولهم السجن وتأثير ذلك على أسرهم.

تحديد ورصد ظروف وإمكانيات المؤسسات السجنية الموجود بها السجناء الذين يعولون أسر في الدول العربية محل الدراسة..

أهمية البحث:

في ضوء الفهم السابق لإشكالية البحث نستطيع أن نؤكد على أن أهمية هذا البحث تنبع من كونه مطلب أساسي لكل المؤسسات والهيئات والوزارات التي تتعامل أو ترتبط بهذا المجال الحيوي، كما أنها قد تساعد أجهزة التخطيط المعنية في وضع السياسة الاجتماعية المناسبة لرعاية الأسر التي سجن عائلها، وعموماً يمكن تحديد أهمية هذا البحث فيما يلي:

أن دراسة العوامل الديموجرافية والاجتماعية المرتبطة بسجن عائل الأسرة سيؤدي إلى تحديد هذه العوامل تحديداً علمياً واقعياً، الأمر الذي سيمكننا من فهم الآثار المترتبة على سجن عائل الأسر فهماً متكاملاً ومرتبلاً بالواقع الذي تعيشه الأسر العربية، وهذا يؤدي إلى تقديم مساهمات أفضل وجهود أكبر، وأنشطة وبرامج متنوعة لمساعدة هذه الأسر على أداء وظائفها بصورة أفضل وتمنع أفرادها من الاتجاه إلى الانحراف، وذلك بتقوية شخصيتهم في مواجهة ضغوط الحياة.

كما تحاول هذه الأطروحة البحثية المساهمة مع غيرها من الدراسات والبحوث - في الموضوعات ذات الصلة - أن تقدم إضافة مهنية في هذا المجال في الوقت الذي لا يوجد في المكتبة العربية في حدود علم الباحث دراسات وبحوث كافية تتناول العوامل الديموجرافية والاجتماعية المرتبطة بسجن عائل الأسرة

تحديداً كجزء مرتبط بتحديد الآثار المترتبة على سجن عائل الأسرة.

أما من الناحية العملية فإن هذه الأطروحة البحثية ستوضح لنا ظروف أسر السجناء وما يتعرضون له من مخاطر في بعض الدول العربية، وبالتالي يمكن في ضوء ذلك اقتراح أشكال المساعدات والخدمات المطلوبة لرعاية الأسر العربية التي سجن عائلها، كما أنها يمكن أن تساعد متخذي القرارات والجهات المسؤولة عن رعاية أسر السجناء في تعديل خططهم وسياساتهم الخاصة برعاية أسر السجناء، وعلى الأخص تلك الأسر التي سجن عائلها، أو بعبارة مساوية فإن هذه الأطروحة وغيرها من البحوث والدراسات المهنية الأخرى، ربما تمكنا من صياغة برنامج عربي متكامل لمساعدة الأسر التي سجن عائلها، حتى لا تتعرض لضغوط الحرمان ومخاطرة وضغوط الاحتياجات ومظاهره، كما تعمل في الوقت ذاته على حماية بقية أفراد الأسرة وتحول دون انحرافهم.

تساؤلات البحث:

يسعى هذا البحث للإجابة على التساؤلات التالية:

ما هي أهم العوامل الديموجرافية والاجتماعية المرتبطة بسجن عائل الأسرة؟
ما هو رأى السجناء الذين يعولون أسر في الظروف والآثار الاجتماعية والاقتصادية التي ترتبت على دخولهم السجن؟

ما هي التأثيرات المختلفة على السجن وأسرته المترتبة على دخول عائل الأسرة إلى السجن؟
ما هي ظروف وإمكانيات المؤسسات السجنية الموجود بها السجناء الذين يعولون أسر في الدول العربية محل الدراسة؟

المبحث الثاني: جهود ونماذج عربية في رعاية المسجونين وأسرهم

يتناول هذا المبحث أهم الجهود والنماذج التي تقدمها الدول العربية محل الدراسة في مجال رعاية المسجونين وأسرهم والأنشطة والخدمات التي توفرها لهم والتشريعات واللوائح المنظمة للمؤسسات السجنية والتي لها علاقة بصورة أو بأخرى بظروف السجن أو أسرته.

وسوف نعرض في البداية جهود دولة الكويت والمملكة المغربية بإعتبارهما الدولتين اللتين تم تعبئة الاستبانة منهما، على أن نقوم بعد ذلك بعرض جهود الدول الأخرى التي قام الباحث بزيارات ميدانية لها، مع تأكيدنا على أن البيانات والمعلومات التي سترد في هذا المبحث قد تم الحصول عليها من خلال تحليل المقابلات والزيارات التي قام بها الباحث للمسؤولين بقطاع السجون، وكذا ما تم الحصول عليه من مراجع ووثائق وقرارات منظمة للمؤسسات السجنية والهيئات والجمعيات العاملة في مجال رعاية المسجونين وأسرهم في الدول محل الدراسة، ويمكن عرض هذه الجهود على النحو التالي.

(١) جهود دولة الكويت:

باستقراءنا للجهود التي تقدمها دولة الكويت للمسجونين وأسرهم نجد أن الكويت تسعى لتوفير مجموعة متنوعة من أوجه الرعاية للمسجونين فهي تحرص على دراسة حالة السجن منذ اليوم الأول لدخوله السجن وتسعى لتوفير عدد من الخدمات والأنشطة التي تساهم في إعادة بناء النزول وإعداده وتأهيله مرة أخرى لكي يستطيع مواجهة ظروف الحياة بعد خروجه من السجن. ولقد حرصت الهيئة المختصة على تطوير الإدارة وكذا التخصصات والأقسام التابعة مباشرة لإدارة السجن.

فعلي سبيل المثال فقد قامت إدارة سجن طلحة - والذي يضم حوالي أربعمئة من المسجونين في قضايا مالية بتطبيق الإدارة الذاتية وعملت علي توزيع العمل علي النزلاء لإتاحة الفرصة لأكثر عدد من النزلاء للمشاركة في العمل الإداري في السجن. بحيث تقوم هذه المجموعة المختارة ممن تتميز بصفات معينة في المساعدة علي إنجاز العمل الجماعي وتقديم الخدمة الجماعية بدلا من المصالح الفردية وذلك وفق النظم واللوائح المتبعة. كما حرصت الهيئة المسئولة علي إنشاء عدد من اللجان التابعة للإدارة الذاتية منها اللجنة الاجتماعية والنفسية والتي تختص بخلق نوع من التكيف الاجتماعي والنفسي للنزيل داخل السجن وبين زملائه داخل العنبر مساعدته للتغلب علي الخوف وخاصة عند دخوله السجن أول مره كنزيل جديد وتخفيف رهبة السجن عليه.

تعريفه بما عليه من واجبات وما له من حقوق تجنباً للدخول في مشاكل وعقبات نتيجة لعدم الانضباط والتقييد باللوائح والنظم المعمول بها داخل السجن.

اكتشاف قدراته وميوله ومساعدته علي الانخراط في الأنشطة المختلفة في السجن لقضاء وقت فراغه فيما ينفعه.

تشجيعه علي حضور الندوات والمحاضرات التي تقام في السجن وتعريفه بالجان المختلفة والاستفادة من برامجها.

وتتنوع الطرق المتبعة في علاج المشكلات التي يواجهها النزيل، فهناك العلاج الاجتماعي والعلاج الديني، العلاج التدريجي، العلاج بخلق الأجواء المناسب، العلاج بالعمل، العلاج بالتأهيل العلاج عن طريق بناء الثقة. كما حرصت دولة الكويت علي توفير الرعاية الصحية والرياضية والثقافية والفنية للنزلاء للارتقاء بمستواهم من كافة الجوانب.

والحق فإن تجربة الإدارة الذاتية التي طبقتها دولة الكويت في سجن طلحة تجربة فريدة وطموحه وربما تكون الأولى من نوعها في الشرق الأوسط. وهي تجربة فعلية تم تنفيذها بناء علي أسس ومفاهيم إدارية متطورة حيث إنها تساعد علي الارتقاء بالجانب العملي والإصلاحي حسب اللوائح والتي تعمل علي استثمار قدرات المساجين حيث أن معظمهم من ذوي التعليم المرتفع ولديهم خبرة وثقافة عالية في إدارة الأعمال. والذي جعلنا نشير إلي هذه التجربة. هو مردودها الإيجابي علي السجين. فكما وفرنا للسجين الجو المناسب والملائم والبيئة الصالحة داخل السجن وكلما حرصنا حل مشكلاته وإشباع احتياجاته في ضوء ما هو متاح في ظل النظم واللوائح. كلما كان ذلك مدعاة للتأثير الإيجابي علي أسرته وفي إعداده للخروج للمجتمع مرة أخرى كمواطن صالح منتج. وبالتالي نقطع عليه باب العودة إلى الجريمة.

وفيما يتعلق بالرعاية الاجتماعية وتثقيف المسجونين. فقد حرصت دولة الكويت علي الارتقاء بأوجه الرعاية الاجتماعية للمسجونين وأكدت علي ضرورة أن يكون لكل سجن واعظ ديني أو أكثر لترغيب المسجونين في الفضيلة وحثهم علي أداء الفرائض الدينية، كما له أخصائي أو أكثر في العلوم الاجتماعية والنفسية.

كما ألزمت الهيئة المختصة بفحص حالة كل محكوم عليه بالحبس من النواحي النفسية والاجتماعية من خلال لجنة تتألف من ضباط السجن والأخصائي في العلوم الاجتماعية والنفسية والواعظ الديني، وتقدم هذه اللجنة توصياتها بما تراه في شأن معاملة المسجون ونوع العمل الذي يقوم به، ووسائل إصلاحه.

وعلى اللجنة ذاتها القيام ببذل جميع المساعدات التي تكفل للمفرج عنه وسيلة للعيش تبعده عن العودة

للجريمة وذلك قبل الإفراج عن المسجون بمدة كافية.

ولقد أكدت المعنى السابق المادة (٢٥) من القرار رقم ٢٥ لسنة ١٩٦٦ بشأن اللائحة الداخلية للمسجون بدولة الكويت. حيث أشارت هذه المادة إلى ضرورة أن تؤلف لآ في السجن لجنة تكون رسالتها رعاية المسجونين من النواحي الاجتماعية وتضم هذه اللجنة (رئيس السجن رئيساً - أخصائى اجتماعى - أخصائى نفسى - واعظ دينى) وتصدر هذه اللجنة توصياتها إلى تهدف إلى إصلاح أحوال المسجونين اجتماعياً ونفسياً، ويعمل رئيس السجن على تنفيذ هذه التوصيات وعرض النتائج عليها.

ويبحث الأخصائى النفسى الحالة النفسية للمسجون لمعرفة أسباب انحرافه وسلوكه الإجرامى ويعمل على علاجه نفسياً.

ويبحث الأخصائى الاجتماعى ظروف المسجون الاجتماعية وأثرها على سلوكه وانحرافه ويدرس أحواله العائلية والمادية للوصول إلى أحسن الطرق لإصلاحه حال وجوده في السجن وبعد خروجه ويعمل الواعظ الدينى بالاسترشاد بآراء زملائه في اللجنة على مساعدة المسجون في سلوك الطريق الصحيح وإصلاح روحه، وتوصى اللجنة على مساعدة المسجون وتتابع تنفيذ توصياتها لمعرفة النتائج، وترفع إلى مدير السجن تقارير شهرية بأعمالها ويزود المسجون عند الإفراج عنه ببحث شامل يوضح فيه حالته بصفة عامة وما يطرأ عليه من تطور وما أتقنه من عمل داخل السجن. ويجب إعداد هذا البحث قبل الإفراج عن المسجون بوقت كاف.

وعلى رئيس السجن أن يبذل عنايته لتقديم الخدمات الاجتماعية المختلفة للمسجونين في حدود ما تسمح به القوانين واللوائح. وعليه بصفة خاصة القيام بما يلي:-

نشر الألعاب الرياضية بين المسجونين القادرين على ممارستها. وذلك بقصد تربية نفوسهم ورفع معنوياتهم والمحافظة على صحتهم.

أن يعمل على المحافظة على العلاقة العائلية بين المسجونين وعائلته ودوام شعوره بالمسئولية العائلى. وذلك لجنة الرعاية الاجتماعية.

أن يحيط المسجون علماً بما يهمن أمور عائلية وكذا إخطار عائلته بأحواله، وبما يطرأ من نقل إلى سجن آخر أو إلى مستشفى خارجى.

هذا، ومن زاوية أخرى فإن دولة الكويت تحرص على توفير أوجه الرعاية المختلفة لأسر المسجونين وتقديم المساعدات المادية والعينية لهم. حتى أنها أنشأت بيت الزكاة وهى هيئة خيرية مستقلة بالتعاون مع وزارة الداخلية لتقديم الإعانات المالية لأسر السجناء بما يسد حاجتهم ويمنعهم من اللجوء إلى الأساليب غير المشروعة أو الانحراف للحصول على الموارد المالية التى يحتاجونها. وتتعاون مؤسسات وهيئات وجمعيات أهلية مع المنظمات الحكومية لتحقيق التكافل الاجتماعى وضمان مورد ثابت لأسر نزلاء السجن كما قامت الدولة بإنشاء صندوق للتكافل، ويلعب هذا الصندوق دوراً فعالاً في مساعدة النزلاء المعسرین وأسرههم وفق ضوابط معينة وبالتعاون مع جهات وهيئات خيرية أخرى، وأهل الخير، وهذا الصندوق يتبع القطاع الخاص الأهلى ممثلاً في جمعية الإصلاح الاجتماعى وهو يجمع في عمله بين المساعدات المالية والجانب الإصلاحي.

(٢) دولة الإمارات العربية المتحدة

تؤمن دولة الإمارات بأن النظرة إلى المؤسسات العقابية قد تغيرت بعد هذا التقدم الهائل في التشريعات، وتلك البحوث والدراسات وأصبح ينظر إليها على أنها مؤسسات تأهيلية وإصلاحية قبل أن تكون عقابية،

لذلك سارعت دولة الإمارات إلى إجراء التطوير الضروري اللازم لها لتكون قادرة علي أداء هذه الوظيفة الإصلاحية من حيث المبنى ومن حيث الأنظمة التي تنظم المعاملة العقابية داخلها وبتوفير الأعداد الكافية من الكوادر البشرية من الأخصائيين لتنفيذ برامج التأهيل. وقد اتخذت دولة الإمارات هذا الاتجاه وعممته علي جميع المؤسسات العقابية واللوائح التنفيذية لها "القانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٩٢" و"لائحة التنفيذ رقم ٤٣ لسنة ١٩٩٢"، وكذلك صدر القرار الوزاري رقم ٤٩٧ لسنة ١٩٩٦ بشأن تنظيم الإدارة العامة للمنشآت الإصلاحية والعقابية. هذه التجربة تكاد تكون حديثة وفي بداية مراحلها الأول وهي في حاجة ماسة إلى الدعم والتوجيه. كما حرصت دولة الإمارات العربية المتحدة علي أهمية التواصل بين المحكوم عليه والمجتمع بصفة عامة وأسرته بصفة خاصة. قد جاء هذا الحرص نتيجة إيمانها بالفلسفة التي تقرر أن إبعاد المحكوم عليهم وعزلهم عن المجتمع أصبح وسيلة غير مجدية في تنفيذ العقوبة للأضرار التي تنجم عن هذا الفصل والأبعاد. حيث أن الأبعاد يضر كثيرا بمصالح المحكوم عليه وأعماله الخارجية. كما أن إبعاده عن أسرته كثيرا ما يؤثر في حالته النفسية مما يعوق البرامج التي تهدف إلي الإصلاح والتأهيل. ذلك استقرت الآراء الحديثة علي توطيد الصلات بينه وبين المجتمع، ويتخذ هذا الاتصال عدة صور أهمها المرسلات والزيارات وهذا الاتصال يحقق الاستقرار النفسي للمحكوم عليه وإزالة التوتر الناتج عن الانفصال عن المجتمع. متابعة شئون عائلته والاطمئنان علي أحوالها.

متابعة شئون المهنية أو التجارية ومصالحه الخارجية. وذلك لا تتأثر أحوال أسرته المادية حتى لا يتعرض أحد من أفرادها إلى الانحراف.

معرفة لأحوال مجتمعه مما يجعله علي دراية كاملة بها. حتى لا يحدث تصادم عند الإفراج عنه عندما يتلقى أخبار المجتمع وأحواله بعد فترة طويلة من الحبس

تحقيق نوع من الألفة والمعايشة بينه وبين معارفه وأصدقائه وفي ضوء ذلك. وتأكيداً علي هذا المعنى. تحرص دولة الإمارات العربية المتحدة علي ضرورة الاهتمام بأوجه الرعاية الاجتماعية للنزلاء وأسرههم وذلك بالتنسيق بين الإدارات الإصلاحية والعقابية ووزارة العمل والشئون الاجتماعية لتقديم الإعانات الضرورية لأسر الفقراء منهم، وكذلك التعاون مع الجمعيات الخيرية والاستفادة من الخدمات التي تقدمها. وكذلك الاهتمام بالرعاية اللاحقة والتي يجب أن تستمر بعد الإفراج عن النزير ومساعدته علي إيجاد مصدر للعمل الشريف حتى يستطيع أن يواجه المشكلات التي قد تقابله في المجتمع الخارجي، كما تحرص علي تطوير وسائل إيصال السجنين بالعالم الخارجي وخصوصاً أسرته ومن يقوم برعاية مصالحه ومصالح عائلته، وإعطائه جزء أكبر من الاتصال بذويه وخصوصاً النزير الذي يقضى فترة عقوبة بسيطة داخل المنشأة أو المحكوم في قضايا لا تمثل خطورة علي المجتمع.

أما فيما يتعلق بتنظيم المنشآت العقابية. حرصت دولة الإمارات العربية المتحدة علي ضرورة توفير كافة جوانب الرعاية للمسجونين. فمثلاً فيما يتعلق بالرعاية الصحية للمسجونين وفقاً لما تحدده اللائحة التنفيذية. وعليه أن طبيب أو أكثر أحدهم مقيم تتاط به الرعاية الصحية للمسجونين وفقاً لما تحدده اللائحة التنفيذية. وعليه أن يفحص كل مسجون عند دخوله المنشأة ويثبت حالته الصحية والعقلية في السجل العام لكل فئة من المسجونين. وان يحدد الأعمال التي تمكنه صحته من أدائها.

أما فيما يتعلق بالرعاية الاجتماعية للمسجونين وتعليمهم وثقافتهم أكدت دولة الإمارات العربية المتحدة علي

أن يكون لكل منشأة عقابية واعظ ديني أو أكثر لحث المسجونين علي مراعاة أحكام الدين والتحلي بمكارم الأخلاق وترسيخ الوازع الديني في نفوسهم. ويخصص في المنشأة العقابية مكان تقام فيه الصلاة في مواعيدها ويسمح لكل مسجون بالصلاة فيه إلا إذا اقتضت ضرورة الأمن غير ذلك كما يكون لكل منشأة أخصائي اجتماعي أو أكثر وذلك علي النحو الذي تبينه اللائحة التنفيذية.

وتشكل لجنة من ضباط المنشأة وواعظها والطبيب والأخصائي الاجتماعي تختص بفحص الحالة النفسية والاجتماعية لكل مسجون وتقديم توصياتها إلى إدارة المنشأة بشأن معاملته طبقاً لما يسفر عنه فحص حالته. كما تقوم اللجنة المذكورة قبل الإفراج عن المسجون بمدة كافة بتقديم الإرشادات التي تكفل للمفرج عنه وسيلة العيش الشريف.

كما تحرص دولة الإمارات العربية المتحدة علي أن تقوم إدارة المنشأة بتعليم المسجونين وتدريبهم مهنياً كلما أمكن ذلك. مع مراعاة السن ومدى الاستعداد ومدة العقوبة ويضع وزير الداخلية بالاتفاق مع وزير التربية والتعليم منح الدراسة العلمية والمهنية بعد أخذ رأى للإدارة المختصة.

ويكون في كل منشأة مكتبة تحوى كتباً وصحفاً ومجلات لتثقيف المسجونين من النواحي الدينية والخلقية والاجتماعية وغيرها، وتشجيعهم علي لانتفاع بها في النواحي الدينية والخلقية والاجتماعية وغيرها، وتشجيعهم علي لانتفاع بها في وقت فراغهم. ويجوز للمسجونين أن يستحضر علي نفقته الكتب والمجلات والصحف وفقاً لما تقرره اللائحة التنفيذية.

وعلي إدارة المنشأة أن تشجع المسجونين علي الاطلاع والتعليم وان تيسر الاستذكار للمسجونين الذين لديهم الرغبة في مواصلة الدراسة وان تسمح بتأدية الامتحانات الخاصة بها في مقار اللجان.

ومن الواضح أن الخدمات والرعاية الاجتماعية التي تحاول دولة الإمارات العربية المتحدة أن توفرها للمسجونين وأسرههم هي تدابير وإجراءات علاجية ووقائية تهدف إلى تخفيف وطأة الحبس عن السجين ومساعدته للتكيف مع الظروف الجديدة وهي في الوقت ذاته تسعى إلي حماية الأسرة وأفرادها من الانحراف وتعينهم علي متطلبات الحياة حتى يخرج عائل الأسرة من السجن ويتولى رعاية أسرته مرة أخرى.

(٣) المملكة المغربية

أما المملكة المغربية فقد نص مرسوم تطبيق القانون رقم ١٩٩٨/٢٣ م والمتعلق بتنظيم وتيسير المؤسسات السجنية في الفرع الثالث والمرتببط بالمساعدة الاجتماعية جاء أن الهدف من المساعدة الاجتماعية للمسجونين من أجل إعادة إدماجهم قبل الإفراج عنهم.

وتقوم المغرب برعاية نزلاء السجون من الناحية الصحية. وتؤكد علي أن المؤسسات السجنية ملزمة بتقديم الخدمات الطبية لنزلائها وفي هذا الصدد تعمل علي الاعتناء بصحتهم وتقوم بعرضهم علي طبيبها الذي يمكن أن يحيلهم عند الاقتضاء إلى مستشفيات خارج المؤسسة السجنية.

وتشمل الخدمات الطبية كل ما يتعلق بصحة النزير. من علاج وتطبيب ودواء بالإضافة إلي الإجراءات الوقائية، ويدخل تحت هذا النطاق أيضا عدم إخضاع المعتقلين لتجارب طبية أو علمية.

كما توفر الهيئة المسؤولة الجو الملائم لكي يستفيد المعتقلون من زيارة أفراد أسرهم علي أن تتم هذه الزيارات في قاعات بدون فاصل. إلا عند الاقتضاء فيجوز إجراؤها داخل مزار بفاصل كلما كانت هناك أسباب تدعو إلي احتمال وقوع حادث أو كلما دعت الضرورة إلى ذلك.

وتمنح الهيئة المسؤولة الفرصة الكاملة لممارسة الشعائر الدينية باعتبارها حق مضمون لكل سجين، كما أتاحت الحق للمعتقلين في الفسحة يومياً في الهواء الطلق ولمدة ساعة واحدة علي الأقل (١١) وهي كلها وغيرها إجراءات تتيح الفرصة للسجين لكي يكون أكثر راحة وأمناً وتعدّه فعلياً للخروج كمواطن صالح إلى المجتمع.

ومن الملاحظ علي الجهود التي تبذل في المغرب هو أن المشروع المغربي يعد الاستقلال وجه اهتمامه البالغ إلى الجانب الإصلاحي والاجتماعي لمؤسسة السجون إلى جانب اهتمامه وعنايته بباقي مؤسسات ومرافق الدولة الأخرى، وتكثيف المؤسسات الجديدة الإدارية بالوقوع الجديد وجعلها مؤهلة وقادرة علي القيام بتكاليفها وواجباتها الجديدة وتنفيذ مهامها المستحدثة. وقد عمد المشروع في مجال التشريع الخاص بمؤسسة السجون بصفة عامة ودورها الإصلاحي بصفة خاصة إلي إصداره مرسوم وزاري مؤرخ في ٤ إبريل ١٩٧٤ الذي أعيد بمقتضاه تنظيم الإدارة المركزية لوزارة العدل. وحددت نصوصه لأول مرة دور واختصاص مديرية السجون موضحاً أنه بالإضافة إلى دورها التقليدي. أصبحت تقوم بتنظيم أساليب الرعاية والوقاية الاجتماعية وتقديم المساعدة ومد يد العون للمسجونين سواء أثناء مدة الاعتقال أو بعد مغادرتهم للسجن والتحاقهم بصفوف المجتمع من جديد.

ولقد أولت الإدارة المغربية المسؤولة عن المؤسسات السجنية بالغ الاهتمام للتأهيل والتكوين المهني، ولم يفت المشروع المغربي أن يهتم بتلك الفئة من المعتقلين في السجون، الذين لهم ميول مهنية أو حرفية فيفتح أمامهم باب التكوين والتأهيل المهني إما بغرض تدريبهم علي بعض الحرف المهنية أو لاستكمال خبرتهم في مجال الإنتاج اليدوي. وفي هذا المجال نجد أن التكوين المهني داخل المؤسسات السجنية في المغرب قائم علي التدريب علي أعمال الخياطة والنجارة والحدادة وصناعة الجلد والتفصيل والطباعة والخزف والفخار.... وغيرها (١٢)

وتؤكد الهيئة المسؤولة عن مؤسسات السجون في المغرب علي أن دور السجون لم يعد مقتصرأ علي تنفيذ العقوبات السالبة للحرية. الصادرة في حق الأشخاص المنحرفين وحماية المجتمع بإياداعهم في السجون فحسب بل اهتمت بالإضافة إلى ذلك بضرورة تدريب وإصلاح السجناء بصفة عامة. واتسعت مهمة السجون في الوقت الراهن وأصبحت تهتم بوضعية السجين بعد الإفراج عنه حتى يمكن إدماجه في المجتمع والتكيف مع الواقع الجديد، ويعد هذا هو الدور المستجد للدور الإصلاحي والاجتماعي الذي تقوم به هذه المديرية يوضح لنا الأهمية التي يعلقها المشرع المغربي علي المؤسسات السجنية من أجل إصلاح الشخص المنحرف ليصبح رجلاً مستقيماً بعد مغادرته السجن واستقباله الحياة من جديد

أما فبم يتعلق بعلاقة المعتقلين بالخارج. فتحرص المغرب الحفاظ علي علاقة المعتقل مع أقاربه وتحسينها كلما تبين أن في ذلك فائدة له ولعائلته. ذلك لتسهيل إعادة دمج المعتقل داخل وسطه العائلي عند الإفراج عنه (١٣) كما أعطت الحق للمعتقلين في استقبال عائلاتهم وأولياءهم. حيث يساعد ذلك علي توطيد علاقاتهم بالمجتمع الخارجي.

(٤) جمهورية مصر العربية

تقدم في جمهورية مصر العربية مجموعة متنوعة من الخدمات الاجتماعية والأنشطة المهنية للسجين وأسرتة. حتى أن الرعاية الأسرية أصبحت أحد الأسرية أصبحت أحد الأساليب الأساسية التي تستخدمها القائمون علي

شئون السجون في مصر. وفي هذا الشأن تؤكد مصر علي انه ينبغي الاهتمام بأسرة السجين وتوجيهها لمصادر الخدمات المختلفة في المجتمع سواء كانت هذه المصادر هيئات حكومية أو أهلية، خاصة أن كان السجين هو عائلها الوحيد. وكذلك الأمر بالنسبة لصيانة العلاقات العائلية للسجين وأسرته وتيسير زيارتهم له وتوثيق عري الروابط العائلية للسجين، وإعداد الأسرة لاستقباله عند الخروج وتوفير الطمأنينة للسجين علي أسرته حتى يتفرغ لفرص التأهيل والعلاج الداخلي. ومن أن سلوكه أصبح يؤهله للعودة إلى المجتمع الخارجي.

ويتضمن التقرير تفصيلاً لحظة ما بعد الإفراج، علي أن يشترك السجين نفسه في أعداد هذا التقرير. وتحرص إدارة السجن علي تبصير المسجونين بالمشكلات التي قد تواجههم بعد الإفراج عنهم وتعريفهم بالوسائل التي تساعدهم في التغلب عليها وما يمكن تزودهم به من مساعدات في المجتمع وقد يمتد هذا الاهتمام ليشمل السعي لتدبير عمل مناسب يعتمدون عليه بعد الإفراج عنهم.

وتؤمن مصر أن رعاية المسجونين في سجنهم أو رعايتهم رعاية لاحقة بعد الإفراج عنهم و رعاية أفراد أسرهم ليست من قبيل الترفيه، بل هي من لوازم إصلاح المجرمين وردهم ألي حظيرة المجتمع أفراد صالحين ومن قبيل حماية أفراد أسرهم من التعرض للانحراف (١٤) خاصة وأن القائمون علي إدارة ورعاية المسجونين في مصر يؤمنون بأن إيداع الجاني السجين للقضاء مدة عقوبة يترتب عليها آثار سيئة مثل منع المورد المالي عن الأسرة، انحراف أفراد الأسرة أو بعضهم أو علي أقل تقدير وضعهم في ظروف قد تدفع بهم إلي طريق الانحراف وكذلك افتقاد الأبناء لعنصر الضبط والتوجيه، هذا بالإضافة إلى المشاكل الاجتماعية والنفسية الأخرى.

وتعمل مصلحة السجون في مصر علي تهيئة السجين لما بعد الإفراج عنه. وتبدأ في ذلك منذ بدء العقوبة وهي تتعاون في ذلك مع عدد من الهيئات والمؤسسات المعنية ويمكن أن تشير إلى بعض هذه المؤسسات التي تقدم خدماتها للمحكوم عليهم والمفرج عنهم وأسرهم كما يلي:

(١) وزارة الشؤون الاجتماعية ٠٠٠ يوجد عدد من الإدارات العامة التي تعني برعاية أسر المسجونين والمفرج عنهم، ومعاونتهم علي مواجهة مشكلاتهم الاقتصادية والاجتماعية.

ويضم ديوان عام وزارة الشؤون الاجتماعية بمصر عدداً من الإدارات العامة التي تعني برعاية أسر المسجونين والمفرج عنهم ومن أهمها:

الإدارة العامة للضمان الاجتماعي والإعانة، وهي تهتم بتنظيم المساعدة المالية لأسر المسجونين والمفرج عنهم طبقاً لأحكام القانون رقم ١٣٣ للضمان الاجتماعي.

الإدارة العامة للدفاع الاجتماعي والإعانة، وتعني بتدريب أسر المسجونين والمفرج عنهم علي المهن المناسبة وتيسير سبل العمل والإنتاج لهم عن طريق إقامة المشروعات المنتجة لهم الإدارة العامة للجمعيات والاتحادات، وتعمل علي إنشاء جمعيات ومؤسسات لرعاية أسر المسجونين والمفرج عنهم وتوجيهها وتسيق عملها.

الإدارة العامة للأسرة والطفولة، وهي تشرف علي تقديم أوجه الرعاية الاجتماعية لأفراد أسر المسجونين والمفرج عنهم لمعاونتهم علي حل مشكلاتهم وتوفير الاستقرار الاجتماعي لهم.

هذا وقد نص القانون رقم ١٣٣ لسنة ١٩٦٤ والقرارات المنفذة له علي منح مساعدات مالية لحالات أسر المسجونين والمفرج عنهم والتي تنطبق عليهم شروط وأوضاع المساعدات وخصص لهذه الحالات ٨٪ من الاعتمادات المخصصة في الميزانية للوزارة كما استتحت هذه الحالات من شرط الدور. فأعطيت أولية خاصة للحصول علي المساعدة وأسندت عمليات بحث الحالات وصرف المساعدات وتوجيه أسر المسجونين والمفرج

عنهم وتأهيلهم وإرشادهم إلى جمعيات رعاية المسجونين المنتشرة في المحافظات.

(٢) جمعيات رعاية أسر المسجونين المفرج عنهم ٠٠٠ تكونت في القاهرة عام ١٩٥٤ أول جمعية لرعاية أسر المسجونين، ثم انتشرت بعد ذلك في المحافظات الأخرى وتسهم الدولة إسهاما كبيرا في مواردها المالية، ولقد حددت مصر أهداف هذه الجمعيات فيما يلي:

رعاية المسجونين المفرج عنهم لتقديم خدمات لهم عن طريق السعي لإعادته لأعماله الأصلية وذلك بمنحهم إعانات مالية، وإقامة دار ضيافة لإيواء المفرج عنهم لفترة محددة.

إجراء الدراسات والبحوث وتقديم المقترحات وتقديم التوصيات اللازمة في شأن معاملة المسجونين داخل المؤسسات العقابية، وإعدادهم للحياة الحرة وكذلك أساليب الرعاية اللاحقة، وما يعترض سبيلهم من مشكلات عقبات قد تدفعهم للعودة لارتكاب الجريمة.

التعاون مع مصلحة السجون في تنسيق البرامج والجهود التي تؤدي إلى إعداد السجين والمفرج عنه ليكون مواطنا صالحا.

تقديم خدمات لأسر المسجونين أثناء فترة السجن وذلك من خلال منح مساعدات مالية لأسرة أو إنشاء مشروع أسر منتجة للزوجة يساعدها علي إعالتها لأسرتها، والعمل علي رعاية أولاد المسجونين لحمايتهم من الانحراف، وسداد المصروفات المدرسية للأبناء ومتابعتهم دراسياً

توجيه الرأي العام بمختلف وسائل الإعلام بمشكاة المسجونين وأسرههم وما قد يترتب علي عدم توفير أسباب الرعاية، وتهئية سبل الحياة الشريفة لهم.

(٣) الاتحاد النوعي لجمعيات رعاية المسجونين ٠٠٠ وهو يضم جمعيات رعاية أسر المسجونين والمفرج عنهم المشهرة، ويهدف هذا الاتحاد إلى

- تخطيط برامج الرعاية والتنمية الاجتماعية والوقاية من الجريمة
- إجراء البحوث والدراسات المتصلة بميدان عمله ونشرها بين الجمعيات
- تحديد مستويات الخدمة وحدودها وتكليفها في نطاق السياسة العامة للدولة
- وضع برامج الإعداد الفني والإداري لأعضاء الجمعيات المنظمة للاتحاد للارتقاء بمستوى الأداء.
- تقديم المعونة الفنية للجمعيات الأعضاء وتقييم جهود الأعضاء من الجمعيات
- القيام بالتجارب الرادة عن طريق وضع خدمة نموذجية وموالاتها بالدراسة والمتابعة وتعميم نتائجها علي الجمعيات(١٥).

هذا ولقد تم في مصر إصدار القرار رقم ١٢٧٢ لسنة ١٩٧٢ بشأن إعادة تنظيم مصلحة الأمن العام والمتضمن إنشاء قسم الرعاية اللاحقة بكل مديرية، ثم تلي ذلك عدد القرارات الوزارية الأخرى إلي تتناول أهداف ومسئوليات أداره الرعاية اللاحقة ولعل آخر هذه القرارات هو القرار رقم ١١٥٤٤ لسنة ١٩٩٨م في شأن تعديل البناء التنظيمي لإدارة الرعاية اللاحقة. ولقد تحددت أهداف الرعاية اللاحقة في مصر في هدفين وهما هدف اجتماعي إنساني ويتمثل في الرعاية الاجتماعية لأسر المسجونين والمفرج عنهم وكفالة وسرعة وصول الضمان الاجتماعي لهم ومعاونتهم في الحصول علي فرصة عمل تكف أسباب العيش الشريف لهم وإتاحة الفرص لتوفير الكسب الشريف للقادرين من أفراد أسرهم والعمل علي انتظام ابنهم في المدارس والإسهام في مساعدتهم في العلاج علي نفقة الدولة وإقامة المشروعات الصغيرة بالتعاون مع الجهات الأخرى، وتقديم الدعم

المادي اللازم للمشروعات المقامة بالفعل والمساعدة في إنهاء الإجراءات الإداري لأي من الجهات المختلفة بالجهاز الإداري بالدولة كاستخراج بطاقات تحقيق الشخصية أو رخص القيادة... الخ

أما الهدف الثاني للرعاية اللاحقة فهو هدف أمني وقائي ويتمثل في رعاية المفرج عنه عقب تنفيذ العقوبة المقررة مباشرة، وكذلك رعاية أسرته في حال قيامه بتنفيذ العقوبة المقررة للجريمة التي اقترفها لأن عودة المفرج عنه إلى الجريمة يدفع أفراد أسرته إلى الانحراف مما يخلق أجيالاً متعاقبة من المجرمين الجدد.

وتتعاون إدارة الرعاية اللاحقة مع عدد من المؤسسات والجهات الحكومية مثل وزارة الشؤون الاجتماعية، وزارة الأوقاف، وزارة التربية والتعليم، وزارة الصحة، مشيخة الأزهر... إلخ كما تتعاون في الوقت ذاته مع عدد من المؤسسات غير الحكومية مثل جمعية رعاية أسر المسجونين والجمعيات الأهلية الأخرى من أجل الارتقاء بالخدمات وأوجه الرعاية التي تقدم للمسجونين وأسرتهم

ومن أمثلة المساعدات والخدمات التي تقدمها إدارة الرعاية اللاحقة وأقسامها المختلفة لأسرة المسجون ما يلي:-

- ♦ توجيه أسرة المسجون لبعض الجهات المختلفة مثل الإدارة العامة للضمان الاجتماعي لحصول الأسرة على الضمان الذي يقرر لأسر المسجونين وكذلك حصول أسرة السجين الذي لا تقل مدة سجنه عن عشر سنوات على معاش ضمان اجتماعي طوال فترة سجنه.
- ♦ توجيه أسرة السجين إلى جمعية رعاية المسجونين وأسرتهم في مختلف المحافظات للحصول على بعض الإعانات المادية والعينية من هذه الجمعيات والتي تساعد الأسرة على اجتياز أزمة سجن عائلها.
- ♦ توجيه أسرة السجين إلى دور ومراكز التأهيل المهني التابعة لجمعيات رعاية المسجونين وأسرتهم، وكذلك المتابعة لوزارة الصناعة والإسكان وذلك لتأهيل أفرادها الذين يبدون الرغبة والاستعداد للتأهيل على حرفة أو مهنة تساعدهم على تحمل أعباء المعيشة، مثل تعليم الفتيات والنساء من أسرة السجين الحياكة والتطريز وغيرها من الحرف اليدوية التي يمكن إتقانها في وقت قصير
- ♦ العمل على مساعدة أفراد الأسرة على محو أمية أفرادها من خلال برامج محو الأمية في جمعيات رعاية المسجونين وأسرتهم أو مراكز التأهيل المختلفة
- ♦ تقديم بعض الخدمات الطبية لأسر المسجونين عن طريق جمعية رعاية المسجونين والاتفاق مع بعض المستشفيات التي أبدت الرغبة في مساعدة هذه الأسر، أو إرسالها لبعض المستشفيات العامة بخطابات من الإدارة لعلاجهم بالمجان
- ♦ صرف بعض المساعدات المادية الفورية لأسر المسجون في حالات الكوارث والنكبات العامة والفردية، وكذلك في حالات الوفاة والظروف الملحة
- ♦ العمل على إعفاء بعض أفراد أسر المسجون في مراحل التعليم المختلفة من دفع المصروفات الدراسية، وتشجيعهم على مواصلة تعليمهم لينشئوا مواطنين صالحين بالمجتمع (١٦)
- ♦ وعموماً يمكن أن نلخص أهم المظاهر التي توضح اهتمام المجتمع المصري برعاية المحكوم عليهم والمفرج عنهم وأسرتهم حالياً من خلال.
- ♦ إخفاء مظاهر القوة والامتهان والتعذيب في معاملة المسجونين
- ♦ الاتجاه إلى معاملة المسجونين معاملة إنسانية تشعرهم بآدميتهم وتحفظ كرامتهم وتخفف عنهم وطأة

الحرمان من الحرية

- ♦ تحسين الخدمات الطبية والثقافية والدينية والإعاشة للمسجونين وتشغيلهم في أعمال إنتاجية مفيدة ونافعة نظير أجر
- ♦ رفع مستوى أفراد جهاز السجون وتثقيفهم عن طريق إنشاء مراكز لتدريبهم
- ♦ وضع خطة للاستعاضة عن السجون الحالية بمؤسسات عقابية وإصلاحية حديثة بها من الإمكانيات والوسائل ما يمكنها من القيام بعمليات الإصلاح والتأهيل
- ♦ محاولة تطبيق قواعد الحد الأدنى لمعاملة المسجونين والاشتراك في المؤتمرات العالمية لمنع الجريمة.
- ♦ العمل علي مواجهة مشكلات المسجونين وأسرههم من خلال جهاز فني متخصص قادر علي القيام بهذا العمل بقدرة وكفاءة عالية
- ♦ إيجاد مؤسسات لرعاية المحكوم عليهم والمفرج عنهم وأسرههم حكومية كانت أم أهلية
- ♦ تطوير التشريعات المرتبطة بإدارة السجون وتقديم أوجه الرعاية سواء للمسجونين أثناء وجودهم بالسجن، أو للمفرج عنهم أثناء الرعاية اللاحقة أو لأسرههم وبعد السجن.

المبحث الثالث: الاستراتيجية المنهجية للبحث

نوع البحث

ينتمي هذا البحث بحكم موضوعه ومشكلته واهتماماته إلى نوعية البحوث الوصفية لأنه يسعى إلى تحديد الموقف الحالي للعوامل الديموجرافية والاجتماعية المرتبطة بسجن عائل الأسرة وتأثيرها على السجين وأسرتة، وتعد الدراسة الوصفية انسب أنواع الدراسات لهذا البحث لأنها تحاول تقديم وصفاً كمياً وكيفياً للعوامل السابق الإشارة إليها والمصاحبة لسجن عائل الأسرة.

منهج البحث

اعتمد هذا البحث على منهج المسح الاجتماعي كأسلوب علمي يستخدم في توفير البيانات الأساسية التي يعالجها البحث وذلك على اعتبار إن منهج المسح الاجتماعي هو النموذج الأمثل للبحوث الوصفية ويرجع استخدام المسح الاجتماعي بأسلوب العينة في هذا البحث للأسباب التالية:

- ♦ رغبة الباحث في تحديد العوامل المختلفة المرتبطة بسجن عائل الأسرة واستخلاص دلالات علمية للبيانات والمعلومات المتاحة
- ♦ ضخامة إطار المعاينة وتوزيعهم على عدد من الدول العربية
- ♦ ملائمة المسح الاجتماعي للدراسات والبحوث الوصفية
- ♦ يهتم المسح الاجتماعي بالوقت الحاضر ويتناول أشياء موجودة بالفعل وليست ماضية.

أدوات البحث

اعتمد البحث الحالي على عدد من الأدوات يتوقع أن تسهم في توفير البيانات والمعلومات المطلوبة لتحقيق أهداف البحث وهذه الأدوات هي:

استمارة استبيان صممت للتطبيق على السجين - عائل الأسرة - وقد احتوت هذه الاستبانة على مجموعة من الأسئلة تتناول البيانات الأولية وعدد سنوات الزواج وعدد الأولاد... الخ، كما احتوت أسئلة عن المسؤولين عن رعاية الأسرة أثناء سجن العائل والتأثيرات الاجتماعية والاقتصادية المترتبة على سجنه.

أجراء المقابلات المفتوحة مع قيادات العمل الشرطي عموماً والمسؤولين والخبراء والقيادات العاملة في السجون في الدول العربية محل الدراسة وذلك للوقوف على آرائهم والجهود التي توفرها الدولة للمسجونين وأسرههم.

تحليل محتوى عدد من مصادر البيانات والسجلات واللوائح والنظم المرتبطة بهذا الشأن، وتم الاستفادة من هذه المصادر في صياغة النماذج العربية في رعاية المسجونين وأسرههم في الدول محل الدراسة.

مجالات البحث

(أ) المجال الجغرافي

اجري هذا البحث في اربع دول عربية وهي:

١- دولة الكويت. ٢- المملكة المغربية.

٣- جمهورية مصر العربية. ٤- دولة الإمارات العربية.

ولأسباب ذكرت أنفا لم يستطع الباحث تطبيق الاستبانة إلا في دوليتين فقط هما المملكة المغربية ودولة الكويت غير أن الباحث قام بزيارات ميدانية للدول الأربع واستطاع أن يحصل على لوائح وبيانات وقوانين وتشريعات ساهمت في عرض الجزء الخاص بالنماذج العربية في رعاية المسجونين وأسرههم في الدول محل الدراسة.

(ب) المجال البشري

تحدد المجال البشري في هذا البحث في

(١) عينة من السجناء في الدول محل الدراسة بلغت مفردة تم استبعاد مفردة ممن لم تتوفر في استجاباتهم القدر الذي يسمح بالتحليل الإحصائي أو ممن كانت استماراتهم غير كاملة وبذلك أصبح حجم العينة مفردة منها مفردة في دولة الكويت ومفردة في المملكة المغربية، أما عن خصائص والشروط التي توفرت في العينة فكانت

- أن يكون السجين من الذكور

- أن يكون أمضى عام على الأقل داخل السجن

- أن يكون السجين رب الأسرة أو عائل لها وقت تنفيذ العقوبة

- ألا يقل عمر السجين عن عشرين سنة وقت جمع البيانات

- أن يكون السجين يقضي عقوبة وليس رهن الاعتقال أو الوقف.

(ج) المجال الزمن

استغرق هذا البحث فترة زمنية من أكتوبر ٢٠٠٢ م وحتى أغسطس ٢٠٠٤ م شملت الزيارات التي قام بها الباحث للدول الأربع محل الدراسة، إما فترة جمع البيانات الخاصة بالاستبانة فقد استغرقت حوالي عام من يناير ٢٠٠٣ وحتى فبراير ٢٠٠٤.

المبحث الرابع: الدراسة الميدانية "الجدول والتعليق عليها"

جدول رقم (١) يوضح توزيع عينة البحث حسب الدولة

م	الدولة	التكرار	النسبة
١	المملكة المغربية	٣٠	٪١١,٠٧
٢	دولة الكويت	٢٤١	٪٨٨,٩٢
	المجموع	٢٧١	٪١٠٠

بوضع الجدول السابق أن عدد مفردات البحث كانت ٣٠ مفردة في المملكة المغربية وهي تمثل نسبة ١١,٠٧٪ من إجمالي العينة، بينما بلغت حجم العينة في دولة الكويت ٢٤ مفردة وهي تمثل نسبة ٨٨,٩٢٪ من إجمالي العينة، و بذلك يصبح حجم العينة الكلي هو ٢٧١ مفردة. وهذه العينة مرتبطة بالتسهيلات التي استطاع الباحث أن يحصل عليها في هذه الدول، ومدى توافر شروط عينة البحث.

جدول رقم (٢) يوضح توزيع عينة البحث حسب العمر

م	الفئة العمرية	دولة الكويت		المملكة المغربية	
		تكرار	نسبة	تكرار	نسبة
١	٢٠ - ٢٥ سنة	٨	٪٣,٣١	٢	٪٦,٦٦
٢	٢٥ - ٣٠	٣٨	٪١٥,٧٦	-	-
٣	٣٥ - ٣٠	٦٠	٪٢٤,٨٩	٣	٪١٠
٤	٤٠ - ٣٥	٤٠	٪١٦,٥٩	٢	٪٦,٦٦٥
٥	٤٥ - ٤٠	٥٠	٪٢٠,٧٤	٥	٪١٦,٦٦
٦	٥٠ - ٤٥	١٥	٪٦,٢٢	٣	٪١٠
٧	٥٥ - ٥٠	١٥	٪٦,٢٢	٧	٪٢٣,٣٣
٨	٥٥ سنة فأكثر	١٥	٪٦,٢٢	٨	٪٢٦,٦٦
	المجموع	٢٤١	٪١٠٠	٣٠	٪١٠٠

يتضح من الجدول السابق أن أكبر نسبة من عينة البحث في الكويت كانت تقع في الفئة العمرية من ٣٠ لأقل من ٣٥، بينما أقل نسبة كانت تقع في الفئة العمرية من ٢٠ إلى ٢٥ سنة، أما في دولة الكويت فكانت أكبر نسبة تقع في الفئة العمرية من ٥٥ سنة فأكثر، وكانت أقل نسبة تقع في الفئة العمرية من ٢٠ إلى ٢٥ سنة وكذلك من ٣٥ إلى ٤٠ سنة.

جدول رقم (٣) يوضح توزيع عينة البحث حسب نوع القضية

م	نوع القضية	دولة الكويت		المملكة المغربية	
		تكرار	نسبة	تكرار	نسبة
١	حوادث أخلاقية	١١	٪٤,٥٦	١	٪٣,٣٣
٢	اعتداء على أموال	٥١	٪٢١,١٦	٩	٪٣٠
٣	حوادث مسكرات	٣	٪١,٢٤	-	-
٤	الاعتداء على النفس	١٤	٪٥,٨٠	٤	٪١٣,٣٣
٥	حوادث متنوعة	٢١	٪٨,٧١	١	٪٣,٣٣
٦	مخدرات	١٤	٪٥,٨٠	١٥	٪٥٠
	المجموع	٢٤١	٪١٠٠	٣٠	٪١٠٠

يتضح من هذا الجدول أن أكبر نسبة من عينة البحث من المسجونين في الكويت تم سجنهم في قضايا مخدرات وذلك بنسبة ٥٨ر٥٠٪ وأقل نسبة كانت في قضايا حوادث المسكرات ٦ر٢٤٪ أما في المملكة المغربية فكانت أعلى نسبة أيضا في قضايا المخدرات بنسبة ٥٠ر٠٠٪ وأقل نسبة كانت في الحوادث الأخلاقية ٣ر٣٣٪.

جدول رقم (٤) يوضح توزيع عينة البحث حسب مدة الحكم

م	مدة الحكم	دولة الكويت		المملكة المغربية	
		تكرار	نسبة	تكرار	نسبة
١	من ١-٣ سنوات	٦٢	٢٥ر٧٢٪	٢١	٧٠٪
٢	٣-٦ سنوات	٣٠	١٢ر٤٤٪	٦	٢٠٪
٣	٦-٩ سنوات	١٣٧	٥٦ر٨٤٪	١	٣ر٣٣٪
٤	٩ سنوات فأكثر	١٢	٤ر٩٧٪	٢	٦ر٦٦٪
	المجموع	٢٤١	١٠٠٪	٣٠	١٠٠٪

يتضح من الجدول السابق أن أكبر نسبة من عينة البحث في الكويت محكوم عليها بمدة عقوبة من ٦ إلى ٩ سنوات وذلك بنسبة ٥٦ر٨٤٪ وأقل نسبة محكوم عليها بمدة عقوبة من ٩ سنوات فأكثر بنسبة ٤.٩٪، أما في المغرب فكانت أعلى نسبة محكوم عليها بمدة عقوبة من سنه إلى ثلاث سنوات وذلك بنسبة ٧٠٪ وأقل نسبة ٣ر٣٪ محكوم عليهم بعقوبة مدتها من ٦ إلى ٩ سنوات.

جدول رقم (٥) يوضح الحالة الاجتماعية للسجين

م	الحالة الاجتماعية	دولة الكويت		المملكة المغربية	
		تكرار	نسبة	تكرار	نسبة
١	متزوج	٢٠٦	٨٥ر٤٧٪	٢٩	٩٦ر٦٦٪
٢	أرمل	٣٥	١٤ر٥٢٪	١	٣ر٣٣٪
٣	مطلق	-	-	-	-
٤	أعزب	-	-	-	-
	المجموع	٢٤١	١٠٠٪		١٠٠٪

يتضح من الجدول السابق أن اغلب عوائل الأسر المسجونين من المتزوجين بنسبة ٨٥ر٤٧٪ في الكويت، وبنسبة ٩٦ر٦٦٪ في المغرب، ثم الأرمل بنسبة ١٤ر٥٢٪ في الكويت وبنسبة ٣ر٣٣٪ في المغرب ولا يوجد مطلق أو أعزب وهذا يمشى مع أهدافه الدراسة حيث أنه روعي عند اختيار العينة أن يكون السجين مسئول عن رعاية أسرته.

جدول رقم (٦) يوضح توزيع عينة البحث حسب الحالة التعليمية

م	الحالة التعليمية	دولة الكويت		المملكة المغربية	
		تكرار	نسبة	تكرار	نسبة
١	أمي	٣	١٢٤٪	١٥	٥٠٪
٢	يقرأ ويكتب	٨	٣٣١٪	٤	٣٣٪
٣	ابتدائي	٣٣	٩٥٤٪	٦	٢٠٪
٤	متوسط	١٠٤	٤٣١٥٪	٢	٦٪
٥	ثانوي	٦٦	٢٧٣٨٪	-	-
٦	جامعي	٢٧	٢٠٪	٣	١٠٪
	مجموع	٢٤١	١٠٠٪	٣٠	١٠٠٪

يتضح أن أعلى نسبة من المسجونين حالتهم التعليمية متوسطة في دولة الكويت بنسبة ٤٣١٥٪ أما أعلى نسبة في المغرب فكانت للآمين وذلك بنسبة ٥٠٪، ثم يلي ذلك تعليم ثانوي في الكويت بنسبة ٢٧٣٨٪، وتعليم ابتدائي في المغرب ٢٠٪ وعموماً يتضح ارتفاع مستوى التعليم للمسجونين في دولة الكويت عنه في المملكة المغربية.

جدول رقم (٧) يوضح توزيع عينة البحث حسب مرات دخول السجن

م	مرات دخول السجن	دولة الكويت		المملكة المغربية	
		تكرار	نسبة	تكرار	نسبة
١	مره واحدة	١٧١	٧٠٩٥٪	١٨	٦٠٪
٢	مرتان	٥٠	٢٠٧٤٪	٨	٣٦٦٦٪
٣	ثلاث مرات	٦	٢٤٨٪	٢	٦٪
٤	أربع مرات	٣	١٢٤٪	١	٢٢٢٪
٥	خمس مرات فأكثر	١١	٤٥٦٪	١	٢٢٢٪
	المجموع	٢٤١	١٠٠٪	٣٠	١٠٠٪

يتضح من الجدول السابق أن أغلب عينة البحث دخلوا السجن مرة واحدة ففي الكويت بلغت النسبة ٧٠٩٥٪ وفي المغرب جاءت النسبة ٦٠٪ ثم جاء بعد ذلك أن عدد مرات دخول السجن كانت مرتان، في الكويت بنسبة ٢٠٧٤٪ وفي المغرب ٢٦٦٦٪ وهذا يعني أن الآثار السلبية ربما يكون كبيرة لان لأسر لم تتعود على غياب عائلها عنها بسبب السجن قبل ذلك.

جدول (٨) يوضح توزيع عينة البحث حسب عدد سنوات الزواج

م	عدد سنوات الزواج	دولة الكويت		المملكة المغربية	
		تكرار	نسبة	تكرار	نسبة
١	١-٥	٤٤	١٨٢٥٪	٢	٦٪
٢	٥-١٠	٥٥	٢٢٨٢٪	١	٣٣٪
٣	١٠-١٥	٤٧	١٩٥٠٪	١	٣٣٪
٤	١٥ سنة فأكثر	٩٥	٣٩٤١٪	٢٦	٨٦٦٦٪
	المجموع	٢٤١	١٠٠٪	٣٠	١٠٠٪

أما فيما يتعلق بعدد سنوات الزواج فكانت ١٥ سنة فأكثر وذلك بنسبة ٣٩٤١٪ في الكويت وبنسبة

٨٦٦٦٪ في المغرب، ثم يلي ذلك من ٥ سنوات لأقل من ١٠ سنوات في الكويت بنسبة ١٩٥٠٪ ومن نسبة لأقل من ٥ سنوات في المغرب، ومعنى هذا أن أغلب الأسر كانت مستقرة لفترة طويلة وتعتمد بصورة كبيرة على عائلها في إشباع احتياجاتها في أغلب الأحيان.

جدول رقم (٩) يوضح توزيع عينة البحث حسب عدد الأولاد

م	عدد الأولاد	دولة الكويت		المملكة المغربية	
		تكرار	نسبة	تكرار	نسبة
١	من ١ إلى ٣	١٠١	٤١٩٠٪	٧	٢٣٣٣٪
٢	من ٤ إلى ٦	١٠٣	٤٢٧٣٪	١٢	٤٠٠٠٪
٣	من ٧ إلى ٩	٣٥	١٤٥٢٪	٦	٢٠٪
٤	١٠ أولاد فأكثر	٢	٠٨٢٪	٥	١٦٦٦٪
	المجموع	٢٤١	١٠٠٪	٣٠	١٠٠٪

يتضح من هذا الجدول أن أعلى نسبة من عينة البحث لديهم أطفال من أربعه إلى ستة أطفال وذلك بنسبة ٤٢٧٣٪ في الكويت، ونسبة ٤٠٪ في المغرب، ثم تلي ذلك أن الأسر لديها من طفل إلى ثلاثة وذلك بنسبة ٤١٩٠٪ في الكويت، ٢٣٣٣٪ في المغرب، ومعنى هذا أن متوسط عدد الأطفال في الأسر التي سجن عائلها في الدول محل الدراسة يحتاج إلى رعاية محدودة و متمشية مع احتياجات وإعداد هؤلاء الأولاد.

جدول رقم (١٠) يوضح توزيع عينة البحث حسب وجود مسئول عن رعاية الأسرة أثناء دخول عائل الأسرة إلى السجن من

عدمه

م	وجود مسئول عن رعاية الأسرة من عدمه	دولة الكويت		المملكة المغربية	
		تكرار	نسبة	تكرار	نسبة
١	لا يوجد	٦٥	٢٦٩٧٪	١	٣٣٣٪
٢	الابن	١١	٤٥٦٪	١٦	٥٣٣٣٪
٣	الأخ	٢٤	٩٩٥٪	٣	١٠٪
٤	أب العائل	٧١	٢٩٤٪	١	٣٣٣٪
٥	من أهل الزوجة	٣٢	١٣٢٧٪	٤	١٣٣٣٪
٦	الزوجة	٣٦	١٤٩٣٪	٤	١٣٣٣٪
٧	آخرون	٢	٠٨٢٪	١	٣٣٣٪
	المجموع	٢٤١	١٠٠٪	٣٠	١٠٠٪

يتضح من هذا الجدول أن أب العائل هو المسئول عن رعاية الأسرة بعد سجن العائل في الكويت وذلك بنسبة ٢٩٤٪ ثم تلي ذلك أنه لا يوجد أحد مسئول عن رعاية الأسرة بعد سجن عائلها وذلك بنسبة ٢٦٩٧٪، أما في المغرب فإن الابن هو المسئول عن رعاية الأسرة وذلك بنسبة ٥٣٣٣٪ ثم تلي ذلك أما الزوجة أو أهل الزوجة وذلك بنسبة ٢٣٣٣٪ وهذا يوضح الخطورة التي تواجهها هذه الأسرة في إشباع احتياجاتها وتلبية رغبات أفرادها.

جدول رقم (١١) يوضح جنسية الزوجة

م	جنسية الزوجة	دولة الكويت		المملكة المغربية	
		تكرار	نسبة	تكرار	نسبة
١	مواطنه	٢١٩	%٩٠ر٨٧	٢٨	%٩٣ر٣٣
٢	غير مواطنه	٢٢	%٩ر١٢	٢	%٦ر٦٦
	المجموع	٢٤١	%١٠٠	٣٠	%١٠٠

يتضح من الجدول أن أعلى نسبة من زوجات السجناء مواطنه " من نفس الدولة " وذلك بنسبة %٩٠ر٨٧ في الكويت، ونسبة %٩٣ر٣٣ في المغرب وان أقل نسبة من الزوجات غير مواطنة وذلك بنسبة %٩ر١٢ في الكويت ونسبة %٦ر٦٦ في المغرب.

جدول رقم (١٢) يوضح وجود دخل ثابت لاسرة السجين من عدمه

م	وجود دخل من عدمه	دولة الكويت		المملكة المغربية	
		تكرار	نسبة	تكرار	نسبة
١	نعم	١٣٧	%٥٦ر٨٤	١	%٣ر٣٣
٢	لا	١٠٤	%٤٣ر١٥	٢٩	%٩٦ر٦٦
	المجموع	٢٤١	%١٠٠	٣٠	%١٠٠

يتضح من الجدول السابق انه يوجد دخل ثابت لإفراد الأسرة في الكويت بنسبة %٥٦ر٨٤ ونسبة %٣ر٣٣ في المغرب، كما يشير الجدول إلى أن أعلى نسبة من أفراد أسر السجناء في المغرب ليس لديهم دخل ثابت وذلك بنسبة %٩٦ر٦٦، وهذا يوضح الخطورة النسبية التي قد تواجهها الأسر في المغرب عنها في الكويت.

جدول رقم (١٣) يوضح كفاية دخل الأسرة لسد حاجاتهم من عدمه

م	كفاية الدخل من عدمه	دولة الكويت		المملكة المغربية	
		تكرار	نسبة	تكرار	نسبة
١	نعم	٩٣	%٣٨ر٥٨	١	%٣ر٣
٢	لا	١٤٨	%٦١ر٤١	٢٩	%٩٦ر٣
	المجموع	٢٤١	%١٠٠	٣٠	%١٠٠

يتضح من الجدول السابق أن دخل أسرة السجين في الدولتين غير كاف لإشباع الاحتياجات الأساسية لأسرة السجين وذلك بنسبة %٦١ر٤١ في الكويت ونسبة %٩٦ر٣ في المغرب وهو ما يشير إلى ضرورة إيجاد آليات جديدة لزيادة دخل هذه الأسر لكي تستطيع الوفاء باحتياجات أفرادها.

جدول رقم (١٤) يوضح الجهات التي تساعد أسرة السجين على سد حاجاتهم

م	الجهات التي تساعد الأسرة	دولة الكويت		المملكة المغربية	
		تكرار	نسبة	تكرار	نسبة
١	جمعية خيرية	٢٩	%١٢ر٠٣	١	%٣ر٣٣
٢	ضمان اجتماعي	٧٢	%٢٩ر٨٧	-	-
٣	أقارب	٤٤	%١٨ر٢٥	١٣	%٤٣ر٣٣
٤	لا يوجد	٩٦	%٣٩ر٨٣	١٦	%٥٣ر٣٣
	المجموع	٢٤١	%١٠٠	٣٠	%١٠٠

أشارت أعلى نسبة من عينة البحث إلى أن لا يوجد جهات تساعد أسرة السجين في الكويت وذلك بنسبة

٣٩ر٨٣٪ ثم تلي ذلك وجود ضمان اجتماعي بنسبة ٢٩ر٨٧٪. أما في المغرب فقد أشارت عينة البحث أيضا انه لا توجد جهات تساعد أسر السجناء على سد حاجاتهم وذلك بنسبة ٥٣ر٣٣٪ ثم تلي ذلك قيام الأقارب بهذا الدور الذي يمكن أن تلعبه المنظمات والهيئات الأهلية والحكومية في هذا الشأن.

جدول رقم (١٥) يوضح تأثير دخول السجن على علاقة الأسرة بالأقارب والجيران

م	تأثير العلاقة	دولة الكويت		المملكة المغربية	
		تكرار	نسبة	تكرار	نسبة
١	تأثير سلبي	٢٣	٩٥ر٤٣٪	٢٤	٨٠٪
٢	تأثير ايجابي	١١	٤ر٥٦٪	٦	٢٠٪
	المجموع	٢٤١	١٠٠٪	٣٠	١٠٠٪

أشارت اغلب عينة البحث إلى أن دخول عائل الأسرة إلى السجن قد أثر تأثيرا سلبيا على علاقة الأسرة بالأقارب والجيران، فقد أشار ٩٥ر٤٣٪ في الكويت، ٨٠٪ في المغرب إلى وجود تأثيرات سلبية مترتبة على سجن عائل الأسرة.

جدول رقم (١٦) يوضح تأثير تعليم الأبناء بعد دخول عائل الأسرة إلى السجن

م	تأثير تعليم الأبناء	دولة الكويت		المملكة المغربية	
		تكرار	نسبة	تكرار	نسبة
١	تأثير سلبي	٢٣٦	٩٧ر٩٢٪	٣٠	١٠٠
٢	تأثير ايجابي	٥	٢٤١٪	-	-
	المجموع	٢٤١	١٠٠٪	٣٠	١٠٠٪

يشير الجدول السابق كذلك إلى وجود تأثيرات سلبية مرتبطة بتعليم الأبناء نتيجة دخول عائل الأسرة إلى السجن، وقد بلغت هذه النسبة ٩٧ر٩٢٪ في الكويت وبلغت ١٠٠٪ في المغرب، أما النسبة الصغيرة التي أشارت إلى وجود تأثير ايجابي فربما يرجع ذلك إلى أن عائل الأسرة لم يكن يشجع تعليم الأبناء أو لا يرى ضرورة في ذلك.

جدول رقم (١٧) يوضح انحراف في سلوك أحد الأفراد أسرة السجن نتيجة سجنه من عدمه

م	انحراف إحدى أفراد الأسرة من عدمه	دولة الكويت		المملكة المغربية	
		تكرار	نسبة	تكرار	نسبة
١	نعم	٤٠	١٦ر٥٩٪	٦	٢٠٪
٢	لا	٢٠١	٨٣ر٤٠٪	٢٤	٨٠٪
	المجموع	٢٤١	١٠٠٪	٣٠	١٠٠٪

يتضح من الجدول السابق أن دخول عائل الأسرة لم يؤدي إلى انحراف أحد أفراد الأسرة وذلك بنسبة ٨٣ر٤٠٪ في الكويت، ونسبة ٨٠٪ في المغرب ومع ذلك تظل النسبة المتبقية تشكل تهديداً لأمن الأسرة والمجتمع وعليه يجب بذل الجهد لتقليل هذه النسبة إلى أقصى قدر ممكن، كما أن هذه النسب ربما تكون مرتبطة بمدى فهم أفراد الأسرة لمعنى الانحراف أو خوفهم من الإفصاح عن ذلك وفي كل الأحوال فإن الأمر يتطلب مواجهة الآثار التي قد تؤدي إلى انحراف الأبناء.

جدول (١٨) توضح دخول أحد أفراد أسرة السجين إلى السجن

م	دخول أحد أفراد العائلة للسجن	دولة الكويت		المملكة المغربية	
		تكرار	نسبة	تكرار	نسبة
١	لا	١	٠.٤١%	-	-
٢	الزوجة	١٨٣	٧٥.٩٣%	٢٦	٨٦.٦٦%
٣	أبن	٣	١.٢٤%	١	٣.٣٣%
٤	ابنه	-	-	-	-
٥	أخ	٣٧	١٥.٣٥%	-	-
٦	أب	-	-	-	-
٧	آخرون	١٧	٧.٠٥%	٣	١٠%
	المجموع	٢٤١	١٠٠%	٣٠	١٠٠%

تشير نتائج هذا الجدول إلى إن الزوجة هي أكثر أفراد الأسرة التي دخلت السجن بعد عائل الأسرة وذلك بنسبة ٧٥.٩٣% في الكويت، ونسبة ٨٦.٦٦% في المغرب، وهو أمر خطير لأن هذا يعنى غياب قطبي الأسرة وترك الأبناء فريسة للمخاطر والانحراف. وهذا يؤكد على ضرورة وضع النظم والخدمات التي تضمن بقاء هذه الأسر وعدم تفككها.

جدول (١٩) يوضح قيام أفراد أسرة السجين بزيارته من عدمه

م	الزيارة	دولة الكويت		المملكة المغربية	
		تكرار	نسبة	تكرار	نسبة
١	نعم	١٦٩	٧٠.١٢%	٢٥	٨٣.٣٣%
٢	لا	٨٨	٣٦.٥١%	٥	١٦.٦٦%
	المجموع	٢٤١	١٠٠%	٣٠	١٠٠%

يتضح من الجدول السابق أن اغلب عينه البحث تتواصل وتقوم بزيارته وذلك بنسبة ٧٠.١٢% في الكويت، ونسبة ٨٣.٣٣% في المغرب، وهذا يشير إلى ضرورة وضع الإجراءات التي تنظم عمليات الزيارة وابتكار وسائل فاعلة أخرى غير تقليدية حتى نضمن هذا التواصل وحتى لا يشعر أفراد الأسرة بالغبرة عن عائلهم، وتظل الأسرة في حالة من التماسك لحين خروج عائل الأسرة إليهم مرة أخرى.

جدول (٢٠) يوضح مدى قدرة السجين على متابعة أحوال أسرته من عدمه

م	متابعة أحوال الأسرة	دولة الكويت		المملكة المغربية	
		تكرار	نسبة	تكرار	نسبة
١	نعم	٢٠٩	٨٦.٧٢%	٢٦	٨٦.٦٦%
٢	لا	٣٢	١٣.٢٧%	٤	١٣.٣٣%
	المجموع	٢٤١	١٠٠%	٣٠	١٠٠%

يتضح من الجدول السابق إن اغلب عينة البحث تشير إلى قدرتها على متابعة أحوال عائلها داخل السجن وذلك بنسبة ٨٦.٧٢% في الكويت، ٨٦.٦٦% في المغرب، كما أن هناك نسبة ٢٣% تقريبا تشير إلى عدم قدرتها على متابعة أحوال الأسرة مع السجين، وهذا يعنى ضرورة إيجاد قنوات أكثر للاتصال بين السجين وأسرته لمتابعة أحوالهم وإشراكه في أمور حياتهم.

جدول (٢١) يوضح رؤية السجين لظروف أسرته أثناء سجنه

م	ظروف الأسرة	دولة الكويت		المملكة المغربية	
		تكرار	نسبة	تكرار	نسبة
١	جيدة	٩٩	%٤١ر٠٧	٧	%٢٣ر٣٣
٢	سيئة	١١٥	%٤٧ر٧١	١٢	%٤٠
٣	لا أدرى	٢٧	%١١ر٢٠	١١	%٣٦ر٦٦
	المجموع	٢٤١	%١٠٠	٣٠	%١٠٠

تشير اغلب عينة البحث إلى أن السجين يرى أن ظروف أسرته أثناء سجنه أصبحت سيئة وذلك بنسبة %٤٧ر٧١ في الكويت، ونسبة %٤٠ في المغرب، كما أن هناك نسبة تصل إلى %١١ر٢٠ من هؤلاء لا يدرون شيئاً عن ظروف أسرهم في الكويت ونسبة %٣٦ر٦٦ في المغرب وهي نسبة تشير إلى ضرورة إعلام السجين بظروف أسرته لأن ذلك سينعكس عليه داخل السجن، وينعكس على أسرته في ذات الوقت.

جدول (٢٢) يوضح رؤية السجين لظروفه الحالية أثناء سجنه

م	الظروف الحالية للسجن	دولة الكويت		المملكة المغربية	
		تكرار	نسبة	تكرار	نسبة
١	جيدة	٤٧	%١٩ر٥٠	١٣	%٤٣ر٣٣
٢	سيئة	١٨٧	%٧٧ر٥٩	١	%٣ر٣٣
٣	لا أدرى	٧	%٢ر٩٠	١٦	%٥٣ر٣٣
	المجموع	٢٤١	%١٠٠	٣٠	%١٠٠

يتضح من الجدول السابق أن اغلب عينة الدراسة في الكويت أن الظروف الحالية للسجين سيئة وذلك بنسبة %٧٧ر٥٩، بينما في المغرب فإن %٥٣ر٣٣ لا يدري إذا كانت ظروف السجن مناسبة أم لا. ومعنى هذا أن الظروف المصاحبة للسجن في هذه الدول يجب أن تعدل وتحسن لصالح النزلاء حتى لا تشكل عبء إضافي إلى جانب الأعباء التي يتحملها عن أسرته.

المبحث الخامس: نتائج البحث و التوصيات

أولاً - نتائج الدراسة الميدانية: -

في ضوء ما أسفرت عنه الدراسة الميدانية يمكن أن نعرض أهم نتائج هذه الأطروحة البحثية فيما يلي: بلغ إجمالي عينة البحث ٢٧١ مفردة منهم ٣٠ مفردة في المملكة المغربية بنسبة %١١,٠٧، ٢٤١ مفردة في دولة الكويت بنسبة %٨٨,٩٢

جاءت أكثر الفئات العمرية من عينة البحث تعرضاً للسجن هي الفئة العمرية من ٣٠ لأقل من ٣٥ سنة في المغرب، بينما كانت هذه الفئة العمرية هي ٥٥ سنة فأكثر في المملكة المغربية.

احتلت قضايا المخدرات أعلى نسبة في عينة البحث فقد بلغت %٥٨,٥ في الكويت، %٥٠,٠٠ في المغرب إما فيما يتعلق بالمدة التي سيتغيبها عائل الأسرة من أسرته (نتيجة السجن) فأشارت اغلب عينة البحث أنها من ٦ سنوات إلى اقل من ٩ سنوات في الكويت وذلك بنسبة %٥٦,٨٤، و من عام لأقل من ٣ سنوات بنسبة %٧٠,٠ من المغرب

كما أشارت الدراسة الميدانية إلى أن أعلى نسبة من المسجونين كانت حالتهم التعليمية متوسطة في دوله

الكويت و ذلك بنسبة ٤٣,١٥ ٪ أما في المغرب فكانت أمي و ذلك بنسبة ٥٠,٠ ٪

أشارت اغلب عينة البحث إلى أن هذه هي المرة الأولى التي يدخلون فيها السجن و ذلك بنسبة ٧٠,٩٥ ٪ في الكويت، و نسبة ٦٠,٠ ٪ في المغرب

أما فيما يتعلق بعدد سنوات الزواج فقد أشار اغلب عينة البحث أنها من ١٥ سنة فأكثر، و ذلك بنسبه ٣٩,٤١ ٪ في الكويت، ٨٦,٦٦ ٪ في المملكة المغربية

أسفر البحث على أن اغلب اسر عينة البحث و التي سجن عائلها لديها عدد كبير من الأطفال فقد بلغ متوسط الأطفال من ٤ إلى ٦ أطفال في الكويت و ذلك بنسبة ٤٢,٧٣ ٪ و نسبة ٤٠,٠ ٪ في المغرب

أما فيما يتعلق بالمسئول عن رعاية الأسرة بعد سجن عائلها فقد أشارت اغلب عينة البحث إلى أن أب العائل هو المسئول عن ذلك في الكويت و ذلك بنسبة ٢٩,٤ ٪ ، أما في المغرب فان المسئول عن رعاية الأسرة بعد دخول عائلها إلى السجن هو الابن و ذلك بنسبة ٥٣,٣٣ ٪

كما أشارت اغلب عينة البحث انه لا يوجد دخل ثابت لإشباع احتياجات أفراد الأسرة بعد سجن عائلها و ذلك بنسبة ٩٦,٦٦ ٪ في المملكة المغربية، أما في الكويت فانه برغم من أن ٥٦,٨٤ ٪ فقد أشاروا إلى أن هناك دخل ثابت إلى أن ٦١,٤١ ٪ أكدوا على أن هذا الدخل لا يكفي لإشباع وسد حاجات و متطلبات أفراد الأسرة

أوضحت اغلب عينة البحث انه لا يوجد جهات أو هيئات محددة تقوم بمساعدة أسرة السجين أثناء سجنه و ذلك بنسبة ٣٩,٨٣ ٪ في الكويت، و نسبة ٥٣,٣٣ ٪ في المملكة المغربية، أما النسب الأخرى و هي ضعيفي أشارت إلى وجود جمعيات خيرية أو أقارب أو ضمان اجتماعي يساعد بشكل ما في إشباع بعض احتياجات أفراد الأسرة

أوضحت اغلب عينة البحث أن دخول عائل الأسرة إلى السجن قد اثر تأثيرا سلبي على علاقة الأسرة بالأقارب و الجيران و ذلك بنسبة ٩٥,٤٣ ٪ في دوله الكويت و نسبة ٨٠,٠ ٪ في المملكة المغربية

كما اثر دخول عائل الأسرة إلى السجن تأثيرا سلبي على تعليم الأبناء و ذلك بنسبة ٩٧,٩٢ ٪ في الكويت، و نسبة ١٠٠ ٪ في المملكة المغربية

و لقد أشارت استجابات المبحوثين إلى أن الزوجة قد دخلت السجن بعد عائل الأسرة و ذلك بنسبة ٧٥,٩٣ ٪ في الكويت، و نسبة ٨٦,٦٦ ٪ في المغرب ثم جاء بعد ذلك احد الأبناء أو الإخوة في الكويت أو الابن و آخرون في المغرب

أشار اغلب عينة البحث بأنهم يقومون بزيارات لعائل الأسرة داخل السجن و ذلك بنسبه ٧٠,١٢ ٪ في الكويت و نسبة ٨٣,٣ ٪ في المغرب

كما أوضح اغلب عينة البحث عن المسجونين أنهم يرون ظروف أسرته أثناء سجنه أصبحت سيئة و ذلك بنسبة ٤٧,٧١ ٪ في الكويت ونسبه ٤٠,٠ ٪ في المغرب، وهذا بالإضافة إلى أن حوالي ١١,٠ ٪ في الكويت، ٧٣ ٪ في المغرب لا يعرفون أو لا يدرون شي عن ظروف أسرهم بعد سجنهم

أما فيما يتعلق برؤية السجين لظروفه الحالية أثناء سجنه (داخل السجن) فان ٧٧,٥٩ ٪ في الكويت يرون أن هذه الظروف سيئة هذا بالإضافة إلى أن ٣,٩٠ ٪ لا يدرون شي عن هذه الظروف، أما في المغرب فان ٥٣,٣٣ ٪ من عينة البحث لا يدرون شيئاً عن هذه الظروف بينما أشار ٤٣,٣ ٪ إلى أن هذه الظروف جيدة.

ثانياً: النتائج المتعلقة بالمقابلات و الزيارات الميدانية و التوصيات

أن دراسة واستقراء الرعاية المقدمة للمسجونين وأسرههم في الدول العربية السابقة الإشارة إليها يمكن أن يلفت نظرنا إلى عدد من النتائج منها.

بعض الدول محل الدراسة - مصر على سبيل المثال - حرصت على تنوع أوجه الرعاية التي تقدم للمسجونين سواء داخل المؤسسة السجنية أو المسجونين لمساعدتها على مواجهة ظروف الحياة وأعانتها حتى تستطيع إشباع احتياجات أفرادها من كافة الجوانب المادية والصحية والتعليمية... الخ

بعض الدول محل الدراسة حرص على توفير الرعاية الاجتماعية للسجين نفسه أثناء فترة سجنه ولم تقدم بنفس الدرجة من الأهمية رعاية موازية لأسرته التي تركها لسجنه

حتى على مستوى التشريعات لا توجد تشريعات في أغلب هذه الدول تلزم الجهات المسؤولة عن رعاية أسر السجناء أثناء فترة سجنه. اللهم إلا من إشارات غير محددة أو مبهمه أو في أحسن الأحوال غير ملزمة.

أما على مستوى الخدمات التي توفرها المؤسسات أو الهيئات المعنية. فالواضح أن أغلبية هذه الدول تركت - وربما عن قصد - أمر تقديم هذه الرعاية للمؤسسات أو الهيئات غير الحكومية وبالتالي فهذه الرعاية لا تمثل جزءاً أساسياً من نسيج سياسات الرعاية الاجتماعية لبعض هذه الدول وفي ضوء ذلك يتضح لنا أهمية إعادة النظر في ضرورة صياغة سياسات إجرائية في كل الدول العربية متعلقة بالخدمات والرعاية الاجتماعية التي يجب أن تقدم لأسر السجناء حفاظاً عليها من التفكك أو الانهيار ومساعدة لها في مواجهة الظروف التي تواجهها نتيجة سجن عائلها.

ومن الملفت للنظر أن بعض الدول العربية لا تهتم كثيراً بوجود متخصصين وباحثين اجتماعيين في السجون، فالمملكة المغربية - على سبيل المثال وكأحد دول هذا البحث - لا يوجد بسجونها باحثين اجتماعيين يقدمون خدماتهم للمسجونين وأسرههم من داخل المؤسسة السجنية بل هم فقط يتابعون أحوال السجناء من خارج السجن من خلال زيارات غير دورية، وبمعنى آخر ليس هناك مكاتب مستقلة موجودة في داخل السجون تتابع أحوال المسجونين وأسرههم.

كما رصد الباحث شكوى بعض المسؤولين من قلة الوظائف المدنية للأخصائيين والباحثين الاجتماعيين مما يدعوهم للاستعانة ببعض الضباط ومساعدتهم من العسكريين للقيام بكثير من الأعمال والمهام الاجتماعية التي تحتاج إلى متخصصين، وهذا يؤدي من زوايه أخرى إلى إرباك العمل وعلى التركيز وقلة الجودة في الأداء.

تختلف تبعية الهيئة المسؤولة عن إدارة السجون من دولة عربية إلى دولة عربية أخرى، ففي الوقت الذي تكون فيه وزارة الداخلية هي المسؤولة عن إدارة والإشراف على السجون في مصر نجد أن وزارة العدل هي المسؤولة الأولى عن إدارة السجون في المملكة المغربية في حين تكون المسؤولية مشتركة بين أكثر من جهة (وزارة الداخلية - وزارة العدل - وزارة الشؤون - جهاز النائب العام ... الخ) في دول أخرى.

ومن أهم الملاحظات في هذا الشأن ضرورة الإشارة إلى تعاون المسؤولين داخل السجون في كل من دولة الكويت والمملكة المغربية على إعطاء الباحث المعلومات والبيانات التي تشكل جزءاً هاماً من هذا البحث في حين لم يستطيع الباحث الحصول على هذه المعلومات والإحصاءات بنفس الدرجة من التعاون في جمهورية مصر العربية وفي دولة الإمارات العربية المتحدة لأسباب مرتبطة بالوقت أو الاتصالات مع الإدارة العليا المسؤولة من السجون بها، أو لأسباب أخرى سبق الإشارة إليها تتيح بعض اللوائح والقوانين المنظمة للسجون في الكويت

لبعض المسجونين لكي يخرجوا لمدة ٢٤ ساعة كل شهر لزيارة أسرهم وأقاربهم ٠ وهذه الميزة مرتبطة بنوع الجريمة وسلوك السجين والتزامه أثناء فترة سجنه ، ومن الملاحظات التي خرج بها الباحث من دراسته لواقع الرعاية الاجتماعية المقدمة لأسر السجناء من خلال زيارته لدول البحث ، أن عملية المساعدة التي تقدمها الهيئات والجهات المختلفة لأسر المسجونين غالباً ما تتأخر حتى تصل إليهم وهذا يشكل عبء كبير علي أسر المسجونين.

تعد تجربة الإدارة الذاتية داخل سجن طلحة بالكويت تجربة تستحق الاهتمام والإقتداء بها ، لأنها تعطي الفرصة للسجناء - خاصة المثقفون والمتعلمون منهم - للمشاركة في إدارة العمل داخل السجن وهذا يؤدي في أغلب الأحيان إلي إبعادهم عن الجريمة وإعدادهم وتأهيلهم للحياة مرة أخرى تختلف الرعاية اللاحقة من دولة إلي أخرى فالرعاية اللاحقة في جمهورية مصر العربية موجودة بنص القانون بينما لم يعط المشرع في باقي دول البحث أي اهتمام بهذه الرعاية ، وإن تم الإشارة إلي أهمية رعاية المسجونين وأسرتهم دون توضيح آليات وإجراءات وقواعد تحقيق ذلك.

وارتباطاً بمفهوم الرعاية اللاحقة ٠ فإن هذا المفهوم يأخذ أشكالاً مختلفة ففي مصر تعني الرعاية اللاحقة لدخول السجن وليست لاحقة لخروجه منه. في حين أن هذا المفهوم في بعض الدول الأخرى يعني تلك الرعاية التي تقدم للمسجون وأسرتة بعد خروجه من السجن مباشرة ٠ ويرى الباحث أن هذا المفهوم يجب أن يتفق عليه ويصحح في جميع الدول العربية ، وهذا ما يجب أن يكون عليه الوضع في كافة الدول.

اتضح للباحث وبجلاء من خلال ما حصل عليه من بيانات وما قام به من زيارات أن نزلاء السجن الذين لديهم أسر يمثلون نسبة عالية من حجم المسجونين بصفة عامة في كل الدول محل الدراسة وهذه النسبة قد تصل إلي حوالي ٧٠ ٪ وهذا يعني ضرورة دراسة مشكلات وآثار السجن علي أسرة السجين في محاولة للقضاء علي هذه الآثار أو التقليل من حدتها.

لاحظ الباحث أنه لا يوجد سجن احتياطي إلا في مصر فالسجون تضم من تم الحكم عليهم فعلاً كما تضم الموقوفين الذين لم يصدر بشأنهم حكم بعد والحق فإن هذه الخلط أو الجمع بين الموقوفين والمحكوم عليهم في سجن واحد يعد من وجهه نظراً من السلبيات التي يجب معالجتها بحيث يصبح دائماً وفي كل الأحوال هناك سجنان أحدهما للمحكوم عليهم وهو السجن العام ، والآخر للموقوفين رهن التحقيق حتى يمكن تقديم النوعية المناسبة من الرعاية التي تحتاجها كل فئة وبمعنى آخر فإن هذا الاقتراح والخاص بفصل المحكوم عليهم في سجن عام عن الموقوفين على ذمة التحقيق في سجن احتياطي له ما يبرره حيث سيمكن ذلك المسئولين عن الرعاية داخل هذه السجون من التفرغ والتخصص في تقديم خدمات الرعاية الاجتماعية التي تحتاجها الفئة التي يعملون معها ، كما يؤكد ذلك على عدم الخلط بين نوعين من السجناء لكل منهما ظروفه المختلفة عن الآخر.

المراجع

١. كما نصت الفقرة لدا من نفس المادة على تنظيم برامج تدريبية، بالاتفاق مع الهيئات والشركات والمصانع للمفرج عنهم. وإيجاد فرص العمل لهم وخاصة بالنسبة لمن كان عاطلاً فور إطلاق سراحه
٢. قانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٦٢ بشأن تنظيم السجون في دولة الكويت، مادة (٨٥)
٣. المادة (٢٦) من اللائحة الداخلية للسجون بدولة الكويت
٤. عادل حديد عبيد: التأهيل وأهمية بالإدارات الإصلاحية والعقابية (الإمارات: القيادة العامة لشرطة دبي، مركز البحوث والدراسات، بدون تاريخ) ص ١١.
٥. قانون اتحادي رقم (٤٣) لسنة ١٩٩٢ في أن المنشآت العقابية مادة رقم (٢٩)
٦. مادة رقم ٣٦، ٣٥ من القانون السابق .
٧. المجلة المغربية للإدارة المحلية والتنمية: تنظيم وتسيير المؤسسات السجنية (الطبعة الأولى) سلسلة نصوص ووثائق ٢٠٠١م، ص ٩٠.
٨. المملكة المغربية: دليل نزيل المؤسسات السجنية، وزارة العدل، مديرية إدارة السجون وإعادة الإدماج. بدون تاريخ، ص ٢ - ٧.
٩. احمد مفتاح البقالي: مؤسسة السجون في المغرب، الرباط، ١٩٧٩، ص ٢٦٢.
١٠. المادة رقم (٧٤) من القانون رقم ٩٨/٢٣ بشأن تنظيم وتسيير المؤسسات السجنية في المغرب
١١. محمد نيازي: رعاية المسجونين والمفرج عنهم (القاهرة: المجالس القومية المتخصصة، شعبة الرعاية الاجتماعية، ١٩٨٦، ص ١٧
١٢. ماهر أبو المعاطي: في الدفاع الاجتماعي (القاهرة: مركز نشر وتوزيع الكتاب الجامعي، بجامعة حلوان، ٢٠٠٠، ص ٢٧ وما بعدها.
١٣. وزارة الداخلية: دليل العمل لإدارة شرطة الرعاية اللاحقة (القاهرة: إدارة الشرطة الرعاية اللاحقة، قطاع الأمن الاجتماعي، ٢٠٠٢) ص ٤٤، ٤٥.